تشير الدلائل الى ان الحكومة الاسرائيلية المقبلة ستتشكل ، كسابقاتها ، بزعامة التجمع العمالي واشتراك الاحزاب الصغيرة الاخرى، شريكة الجناح العمالي «التقليدية» في الحكم ، الحزب الديني القومي وحزب الاحرار المستقلين ، او باشتراك بعض الكتل الصغيرة الاخرى ، او أي منها بالاضافة الى القوى الرئيسية . والواضح من هذه التشكيلة ان التجمع العمالي ، في ضوء علاقاته الماضية والحاضرة مع الاحزاب الاخرى التي قد تشترك في الحكومة ، يستطيع « اقناع » تلك الاحزاب بالموافقة على أية تسوية يضطر هو نفسه ، للاسباب التي أشرنا لها ، الى الموافقة عليها . فالحزب الديني القومي ، كبير الشركاء في الحكومة ، رغم ان بعض عناصره تطالب بحكومة تكتل وطني ورغم انه أعلن انه « لن يمد يد العون لاعادة تقسيم ارض — اسرائيل » بحاجة ماسة الى التعاون مع التجمع لتأمين نفوذه الديني في اسرائيل ، وهو هدف الحزب الاول ، بحيث ان شراكته مع مباي سابقا ، والتجمع حاليا ، كانت دائما من أجل تحقيق هذا الهدف ، ولم يقم مرة بفسخ تلك الشراكة ، ايام الانتداب او بعد اقامة اسرائيل ، لاسباب غير دينية . وعندما حدث وقام بذلك (في مطلع الخمسينات وفي آخرها احتجاجا على اجراءات اتخذها مباي وفسرت كأنها تمس بالوضع الراهن بالنسبة للشؤون الدينية) عاد وانضم الى الحكومة في اول فرصة سنحت له ، نظرا للاجراءات « التأديبية » التي اتخذها مباي بحقه(١٥)، بعد اتباع طريق « التسوية السلمية » بين الحزبين . والواضح ان التجمع العمالي لا يزال حتى الان قادرا على تقديم الاقتراحات المغرية للمتدينين للحفاظ على مصالحهم ، او تهديدهم باتخاذ اجراءات بحقهم ، بما فيه الكفاية لضمان تأييدهم لحكومته . كذلك يستطيع التجمع استغلال الحساسية القائمة بين شطري المتدينين لضمان تأييد الطرفين او اي منهما له . اما حزب الاحرار المستقلين ، اليميني المعتدل ، فيكاد لا يجد خلافات بينه وبين التجمع بشأن سياسة اسرائيل الخارجية والامنية ويرفض « مبدئيا » الاشتراك في حكومة يقودها التكتل اليميني ولهذا فان اشتراكه في حكومة التجمع شبه مؤكد . وهذا الحزب أيضا ، وآباؤه (حزب التقدميين) كانوا ، ولا يزالون ، من الشركاء المريحين في الحكم بالنسبة للجناح العمالي . كذلك يستند التجمع الى تأييد النواب العرب الثلاثة لحكومته ، ويستطيع ايضا ضم النواب الثلاثة من قائمة الوفي لتلك الحكومة .

يبدو ، من ناحية اخرى ، ان الخطر الوحيد على استمرار قيام حكومة بالشكل الذي أشرنا له او سقوطها اذا التزمت بتقديم « تنازلات » كبيرة في سبيل تسوية سلمية هو انشقاق بعض الزعماء الصقور عنها بزعامة ديان ومؤيديه وانضمامهم الى حكومة يشكلها اليمين او اندماجهم في صفوفه . ولكن نظرة اعمق الى هذه الناحية تظهر ان مثل تلك التطورات غير ممكنة ، وان حدثت فانها لن تؤدي الى تغييرات جذرية . فهناك اولا شك في أن يترك ديان التجمع ما دامت مئير ، القريبة منه في آرائها ، رئيسة للحكومة ، ولكن حتى وان قام بذلك ، اذا قرر التجمع تشكيل الحكومة من شخصيات لا تتصف بتعاطفها مع ديان ، يشك جدا اذا كان باستطاعة ديان حمل اعضاء الكنيست السبعة من كتلته ، رافي ، على السير وراءه ، بعد التجربة التي خاضوها في هذا المجال في انتخابات ١٩٦٥ والفشل الذي كان من نصيبهم وقتها ، اذ فازت رافي في تلك الانتخابات بـ ١٠ مقاعد من مجموع ١٢٠ ، رغم ان بن — غوريون وديان وبيريس تزعموا القائمة يومها ، وكانت النتيجة أن تاه ديان في « صحراء المعارضة » مدة ثلاث سنوات ١٩٦٤ — ١٩٦٧ ، الى ان جاءت حرب ١٩٦٧ وانقذته ، وذلك نظرا للمقاومة التي بذلها الجهاز المبائي الحزبي ضد رافي ، والتي لم تتوقف الا عندما انقسمت القائمة على نفسها ورجع جزء من اعضائها الى حزب العمل ، بينما توجه الباقون الى التكتل اليميني . يضاف الى ذلك أن هناك امكانا ، في مثل هذه الحالة ، لاختراق التجمع العمالي صفوف اليمين